الانتخابات العراقية بين التأجيل والموعد المقرر لاجرائها

كاظم حسن

تتزايد الأصوات التي تدعو إلى تأجيل الانتخابات حتى تتوفر معالم الاستقرار والسلام والأمن في ربوع العراق لكي تكتسب العملية الانتخابية شيئاً من المصداقية كما يعتقد الأمين العام للأمم المتحدة السيد (كوفي عنان)، ففي ظل اجواء العنف والإرهاب والتوتر التي تخيم على العراق يكون من المتعذر اجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

والحقيقة ان كل طرف يقدم الأدلة والحجج والبراهين والأسانيد على صحة ما يدعو إليه، إلا ان ما يغفل عنه بعضهم، هو كون الانتخابات وسيلة لاضفاء الشرعية على الحكومة المقبلة وليست غاية بذاتها.

ولكن كيف يمكن تشكيل حكومة دستورية في الوقت الذي لم يكتمل بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية وهذا يجعل الدولة مشلولة، بلا اطراف، وهو أمر يدعو إلى الحيرة والتعجب، ان تعمل قوى سياسية كثيرة من اجل اجراء الانتخابات في الموعد الارتجالي الذي وضع للحكومة الانتقالية.

ان من بين الأسباب الكثيرة التي جعلت الحكومة المؤقتة عاجزة وغير فعالة، هو عمر الحكومة الانتقالية القصير، تضاف إلى ذلك، كثرة المواقف المتباينة للقوى السياسية المؤتلفة في الحكومة الانتقالية، والشيء ذاته على الضفة المعارضة، بحيث تغيب القواسم المشتركة ونقاط التلاقي وتصبح الروح الحزبية والقبلية أو الشخصية هي الطاغية مما يجعل من مهمة اعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والشفافية، أمراً في غاية الصعوبة، والقضية لا تتعلق بالنيات أو القلوب الطيبة أو الميول الحسنة بقدر تعلق الأمر بالوعي بالمفاهيم والمقولات الحداثية، الدستور، حقوق الإنسان، تداول السلطة، .. الخ. ومدى تجذرها في السلوك والعلاقات الاجتماعية.

ان قرب موعد الانتخابات جعل الكثير من الأطراف، لا تتخذ خطوات مصيرية تخص مستقبل العراق، وذلك من اجل ارضاء وكسب اطراف متعددة، إضافة الى كون قانون إدارة الدولة قد الزم الحكمة المؤقتة بعدم اتخاذ إجراءات أو اقرارات تتجاوز المدة القصيرة من عمر الحكومة.

والنتيجة ان كل الأطراف تفكر بالفوز في الانتخابات، على الرغم من كون سدة الحكم لا تحتمل الجميع، ولا يقبل بعضهم تقبل الخسارة بروح رياضية، بل تصل الامور إلى الطعن أو التشكيك بكل شيء.

ان الشعب يدفع ثمن عدم التوافق والتآلف والتجانس ويكون الإرهاب الفائز الوحيد في العراق مع دول تسعى إلى الاخلال بالوضع الإنساني إلى درجة تتعذر معه سيطرة أية قوة عراقية على الوضع ومن هنا توريط القوى العسكرية الأمريكية في مستنقع يصعب الخروج منه.

الحرية... الطريق الصحيح لإقامة المجتمع المدني

جلال حسن

كثرت في الآونة الأخيرة التعريفات التي قدمت لمفهوم المجتمع المدني، منها من يعرفه بأنه مجتمع القانون والعدالة والحقوق يضاف إليها الثقافة والتربية العلمية التي تنسجم في بوتقة الانسجام الاجتماعي المتمسك بهوية المواطنة في دولة توفر العدل والحرية والمساواة.

ومن يعرفه بأنه تلك المؤسسة التي تعمل بشكل طوعي تلقائي خارج إطار القرار السياسي بمعنى خارج إطار الدولة، وبدون الحرية لا يمكن إنشاء مجتمع مدني يمارس فيه الأفراد حقوق التعبير عن الرأي والرأي الآخر لتكون هناك ديمقراطية فاعلة، ومنهم من يذهب إلى تعريف أكثر ليبرالية وشمولية بانه المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية، وتخدم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ما المقصود بالمجتمع المدني

فالمقصود بالمدني هو نسبة إلى المدينة وليس القرية، وإن مؤسساته هي تلك التي ينشئها المواطنون بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والثقافية، وتكون مؤسسات إرادية بمعنى يحلونها وينسحبون منها بمحض إرادتهم على خلاف مجتمع القرية - العشيرة - الذي يتميز بأنه مؤسسة طبيعية يولد فيها الفرد منتمياً أصلاً وينشأ منسوباً إليها ولا يستطيع الانسحاب منها.

هنا تبرز وظيفة وأهداف مؤسسات المجتمع المدني بمقوماته الحقيقية لفتح المدخل الموضوعي برسم كيان الدولة وتحديد الهوية الوطنية بقوة التعددية الديمقراطية وصهر العصبية المترسبة في بوتقة الدولة الحديثة وإزالة مسببات التنافر في المجتمع وتحويل شرائح المجتمع إلى مؤسسة متناسقة بمقومات حديثة من خلال تهيئة مستلزمات ضرورية بمد جسور التواصل بين المدينة والقرية بإنشاء طرق مواصلات جيدة وبناء المعامل والمصانع ذات العلاقة بالمواد الأولية التي تزرع فيها مثل معامل الورق وقصب السكر والألبان واللحوم وغيرها والاهتمام الكبير بالاتصالات والعمران.

وتستطيع هذه المنظمات المدنية الإسهام في بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسها لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من اعضاء المنظمة وعلى رأسها الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد الفعلي لتحمل المسؤولية والمبادرة للعمل الإيجابي، والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة، حيث تدافع منظمات المجتمع المدني عن حرية التعبير والتجمع الجماهيري والتنظيم وتأسيس الجمعيات والحوار والنقاش العام في جميع القضايا المختلفة، وتحقيق النظام والانضباط لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

إلغاء الفوارق الطبقية

وتعد المنظمات المدنية قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والسياسي وتعتبر أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية التي تنبع من التطوع وبالتالي تصبح قناة بين نظام الحكم وجميع المواطنين، فتقوم بنقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطرق سليمة وصحيحة، حيث تتمكن منظمات المجتمع المدني أن تصبح شريكاً للدولة في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وهي بالتالي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بدورها الفعال والصحيح بإلغاء جميع الفوارق الطبقية والعرقية والاجتماعية في بناء مجتمع مدني موحد يرتقي إلى ناحية الإنسانية بالتسامح والإيثار والمحبة.

قدراتنا ستمكننا من البقاء أسياد اقتصادنا

سعيد شاهايا

لقد أساء النظام السابق استخدام الاقتصاد الوطني بإخلاص، وخان شعاره الاستراتيجي وأساء إلى القطاع العام وشجع على ذلك تراجع الرصيد الاشتراكي بعد غياب الاتحاد السوفياتي وتراجع الدول الاشتراكية امام هجمة الرأسمالية.

اليوم لسنا مدافعين عن هذا ضد الآخر وإنما نحن على أبواب تجارب حديثة في عراق جديد اتعبته خيبات نظام استغل غياب رأي الشعب وحريته في تقرير قضاياه المصيرية.

لقد استثمر النظام السابق في شعاره "الاشتراكي" ليكسب الأكثرية المسحوقة من شعبنا لكن أجهزته الفاسدة من القاعدة حتى القمة وبغياب المراقبة النزيهة عاثت فساداً في تلك المشاريع التي أسحرها القطاع الاشتراكي (في مجال القطاع العام). إن القطاع العام حين يكون بأيد أمينة نزيهة وحين يكون مبنياً على أسس مدروسة يعطي نتائج مثمرة يخدم الاقتصاد الوطني ويرعى مصالح الطبقات المسحوقة، بينما رأينا العكس المزري في مجال الاقتصاد الوطني فكانت تقام مؤسسات مرتجلة منها للدعاية دون أن تكون لها انظمة وبرامج تكتفي بأنها (استرشاد بأفكار القائد الفذ) ودون أن تكون محاطة بمراقبة مخلصة، بل العكس كانت هذه المجالات ساحات للنهب تقام وسط ضجة دعائية تمجد شعبية الحزب القائد وتعظم القائد الملهم بعد ذلك تتهم المناخ والتقاليد غير الملائمة لها وتقر بفشلها لتباع مهانة في الأسواق المشبوهة ليستفيد من عملية دفنها الوسيط والسمسار والإعلان. ولا جدوى من التباكي على الماضي إنما لتكن تجارب مفيدة وإن هدرت خلالها أموال طائلة من قوت الشعب.

اليوم يقف العراق امام مفترق الطرق والظروف الصعبة لا توفر الخيار الصحيح أو الأفضل، وكل المؤشرات تميل إلى جانب القطاع الخاص يساعدها ما يحيط بنا من ظروف وقوى نحن بحاجة إليها لإعادة عملية البناء بعد الهدم الذي طال كل المرافق.

استثمار القدرات الوطنية

نحن وإن كنا نتعامل بإيجابية مع الظرف ونتعاون مع القدرات الاقتصادية العالمية بتوجهها الرأسمالي لا تنس أن لنا قدرات وطنية يمكن استثمارها لننقذ الكثير الذي تهدم أو ما قد يؤدي إلى متاعب اقتصادية في المستقبل. إن قدراتنا إن تجاوزنا الظرف الاستثنائي إن استثمرناها بشكل مدروس واعتماداً على قدرات شعبنا لرسم خط يقينا من إخضاع اقتصادنا لمصلحة طغاة الاقتصاد العالمي الذي سيجعلنا نيزكاً صغيراً ندور في ذلك الفلك الرهيب.

إن قدراتنا وطبيعة وطننا تمكننا أن نبقى اسياد اقتصادنا إن تعاملنا مع هذه المرحلة بذكاء وأنقذنا اقتصادنا، لتكن هذه المرحلة مرحلة النقاهة تستثمر الفيتامينات والمقويات من الخارج بعدها يعود عراقنا حراً يتعامل مع الآخرين حسب مقتضيات مصالحه وحسب الظروف العالمية القائمة بينما يكون في داخله سيد نفسه يختار ما يلائم شعبه.

على الاقتصادي العراقي في مرحلة البناء أن يقيم الوضع العام وما آل عليه والتخريب الذي حصل في غياب السلطة وتعود فئة مؤثرة في الاقتصاد أن تسلك سلوك التجاوز مهملة الأسلوب الذي يضمن مصلحة الوطن. أن يقيم أن البرجوازية الوطنية الملمة بالتعامل التجاري أو الإنتاج أكثر هؤلاء أخرجوا رؤوس أموالهم ووظفوها في الخارج خوفاً من وضع الإرهاب وكم منهم كان مشروعاً للاختطاف والابتزاز، على الاقتصادي العراقي أيضاً أن يشخص طبقة جديدة نمت فجأة خلال أشهر قلائل ربما خلال أيام حين انتقلت من العوز والفقر إلى الغنى هذا تم في أيام سقوط النظام السابق وتوفرت فرص جيدة للذين أخرجهم صدام من السجون وفي غياب السلطة وأجهزتها ليسرقوا البنوك والمؤسسات ويمتلكوا ملايين الدولارات أو مئات الآلاف من الدولارات وهم اليوم مرشحون ليكونوا أرباب القطاع الخاص!! أية شريحة مرشحة ساذجة لا تلم ولا تعرف من تقاليد طبقتها الجديدة إلا الغش والسرقة وأي اقتصاد سنبني ويا ويل العامل والكادح المسكين الذي سيقع تحت رحمتها ويا ويل نوع البضاعة التي ستنتجها ويا ويل التعامل السوقي الذي ستؤثر فيه. عليه يجب أن نتوقع تأثير هؤلاء أن قادوا القطاع الخاص وسيكون اقتصادنا في وضع سيء إن لم تتناوله جهة تنفيذية مخلصة صادقة وملمة في معالجة هذه الأمور. ونعود لنقول أن لدى الشعب موارد وطنية يجب أن تنافس هؤلاء والسلطة النابعة من الشعب والمؤمنة بإمكانياته وتوفير الملاكات المخلصة النزيهة باجتثاث من لم يصلح نفسه. إن توفر مثل هذه الإمكانات والطاقات النزيهة يمكن أن تستثمر أموال الشعب في قطاعات عامة.

نجاحات اقتصادية

وهنا أورد مثلاً بسيطاً لأبناء العراق ونحن مازلنا أبناء أولئك وأحفادهم.

بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة نشط المخلصون في كل قطاع إن يقيموا تجربتهم.

وكانت نقابتنا (نقابة المعلمين) في ٦٠ - ٦١ - ١٩٦٢ قد أوصلت مؤسساتها من الجمعية الاستهلاكية - جمعية بناء المساكن، إلى نجاحات اثارت العجب عند الاقتصاديين فقد فتحت الجمعية الاستهلاكية أسواقاً تقدم فيها أرقى البضائع العراقية والأجنبية بأسعار تنافسية لا تقوى عليها الجهات المنافسة وراحت تستورد حتى السيارات تقدمها بأقساط تناسب راتب المعلم وكان السهم الواحد يربح في السنة ٤٠٠٪ بعد أن توفر الإدارة حصة الجمعية التي أصبحت قادرة حسب خطتها لتبنى عمارة كبيرة بخمسة طوابق تضم كل مؤسسات النقابة وكاتب الأسطر كان يساهم بالحملات المجانية لتنظيم الحسابات الشهرية وهكذا جمعية بناء المساكن التي ينعم فيها اليوم أولئك الاعضاء ببيوت في شارع فلسطين والغزالية والسيدية والزعفرانية وغيرها من الأماكن.

هذا مثال بسيط في فترة جمهورية ١٤ تموز الحديثة والمتأمرون حولها يحاصرونها حتى جاء شباط الأسود في ١٩٦٣ واختفت كل تلك التجارب الرائعة بايام قليلة وكان ما كان.

الدين والسلطة والاخلاق

عبد الزهرة المنشداوي

يرى البعض ان التطور في انظمة الحكم الغربية ومسألة تداول السلطة بصورة سلمية يعود الى ان شعوب الغرب تدين بالاغلبية بالدين المسيحي الذي يدعو الى محبة الآخر ورفع شعار التسامح والوئام بين ابناء المجتمع وهذه الرؤية يحسب آخرون ان ما يراد منها هو القاء تبعية العنف على الدين الاسلامي ومن باب خفي ولكن ومع ذلك فإن للديانة المسيحية الاثر الواضح في مسألة الحكم والسلطة في هذه الدول ويمكن تتبع ذلك في تراث فلاسفتهم وابرز هؤلاء الفلاسفة هو عمانؤيل الذي عالج هذه المسألة من خلال كتاباته في مسألة الاخلاق، ففي اول الامر يرد هذا الفيلسوف الدين بأكمله الى المسألة الاخلاقية ويرى ان الاخلاق سابقه على الدين وكذلك ان مسألة اثبات وجود الله لا يمكن البرهنة عليها لا بالعلم ولا بالمنطق بل بالاخلاق وحدها يمكن ان نجد الحجة على اثبات وجود الله ويذهب بالقول: إلى ان الاعمال التي يقوم بها الانسان دون اجر مقابل لا يمكن تصنيفها الا على اساس انها عمل بلا معنى ولا طائل وان اقترنت بأجر معلوم عند ذلك يمكن اطلاق صفة العمل عليها وهو يفصل بين ثلاثة من الاعمال الاخلاقية. اعمال اخلاقية تمارس خوفاً وتجنباً من طائلة القانون واعمال اخلاقية تمارس حباً بالمجتمع والناس واعمال اخلاقية تمارس مخافة اثارة غضب الله والتقرب اليه، وان العمل الاخلاقي النابع من التدين لكي لا يكون عبثياً يكون اجره مؤجلاً الى ما بعد الحياة اي انه عمل بأجر.

ومقياس الاخلاق لدى (عمانؤيل كانت) يتلخص في ان العمل الذي اقوم به او الممارسة التي امارسها تجاه الآخر يجب ان اتمنى لها ان تصبح قانوناً عاماً لدى الجميع وبهذا نستطيع ان نفصل بين الاخلاقي واللااخلاقي فإن اللص والمتسلط لن يتمنيا بطبيعة الحال ان يصبح الجميع لصوصاً او متسلطين لأن لا اللص يريد ان يسرقه آخر ولا المتسلط يتمنى ان يتسلط ويتحكم به غيره وان هذين المجالين ينبعان من انانية وذاتية محضه، وان الدعوة الى اقامة مجتمع ينعم بالسلام والرفاهية والتسامح والعدالة هي دعوة اخلاقية قبل ان تكون دعوة دينية او سياسية وان الانسان بطبيعته ميال الى الطمأنينة وفي شوق الى العدالة والمساواة لهذا فإن الاديان جمعت هذه المطالب ونادت بها وان لم تكن قد اخترعتها.

لهذا رأى الكثيرون من مفكري اليمين ان التحولات في المجتمع سوف تكون حتمية نحو الخير والمحبة لأن الانسان بطبيعته ميال الى العمل للوصول اليهما. وان مسألة الاشتراكية والديمقراطية وهي اهداف نبيلة وخيره يود اي مجتمع من المجتمعات بلوغ مرحلتهما وهي مرحلة لا بد منها في عرف هؤلاء وان الرجوع الى التراث الديني يمكن من خلاله العمل على تنمية روح التعاون والتضحية والمحبة بين افراد المجتمع الواحد ومن ثم بين المجتمعات قاطبة.

لهذا يرى المفكرون والقادة السياسيون في الغرب ان تطبيق هذين المطلبين لا يتم بالسلاح او من خلال العنف الثوري لأنهما بالاصل موجودان لدى الانسان الذي يسير نحو الخير شاء ام ابى بفعل الثقافة والزاد الديني اي ان حتمية الاشتراكية والديمقراطية لابد منها بعد ان جربت المجتمعات مختلف اساليب الحكم والتسلط والتي عانت ما عانت من جراء هذه الاساليب. الحق في الحياة والعيش بكرامة وحرية الرأي هي مطاليب مشروعة ولا يمكن الا الاخذ بها لأية سلطة او حكومة تريد لشعبها العيش دون احتراب او مشاكل يمكن ان تثار.

وقد اثبتت التجارب أن مفاهيم من مثل الاخوة والتسامح او الديمقراطية والاشتراكية المفروضة من خارج الانسان نفسه لا يمكن لها ان تاخذ مسارها الصحيح او ان تتجذر في المجتمعات ان هي فرضت بقوه السلاح او ما لم تكن هذه المفاهيم نابعة من داخل الانسان نفسه وقد توصل اليها بعد تجارب وممارسات دلته على ان المجتمع اي مجتمع ما هو الا جسد واحد وان عطب عضو من اعضائه لهو كفيل بأن يجعله يعاني من عوارض تنغص عليه العيش في هذه الحياة لهذا نرى ان المجتمعات الغربية قد تنبهت الى ذلك فهي تحاول ان لا تدع عضوا من اعضائها ينحرف عن طريق مارسته لئلا ينغص عليها عيشها فالمحتاج والجائع والمريض والمتشرد لا بد ان ينعكس فعلهم على بقية الاعضاء عن طريق الاعتداء على حقوق الآخرين الذين يحيطون به لهذا ترصد المبالغ في سبيل احتواء هذه الظواهر.

والمتمعن يجد ان لدى الغرب سياسة انسانية تجاه المجتمع ترتبط بتراثه الديني اكثر مما تتربط بمفاهيم سياسية وان لدى المسلمين تراثاً زاخراً في هذا الصدد ان هم عملوا على تفعيله من اجل بناء مجتمع يقوم على اسس المساواة والتعاون.

حمدان والديمقراطية الاستباقية

حسن السيد مندل

راجع حمدان متوسطة الخنساء في القرية لتسجيل حفيده (كامل) في الصف الأول المتوسط بعد تخرجه من الصف السادس و(كامل) ابن عادل ابن حمدان الذي أعدمت السلطة البائدة أباه (عادل) عام ١٩٩٢ وكامل كان في بطن أمه وقام جده (حمدان) برعايته... وبعد أن سلم حمدان على الجالسين وقف مدير المدرسة بعد أن قطع حديثه مع الموجودين، احتراماً لهذا الرجل الطيب الذي له وقع اجتماعي في المنطقة وتاريخ نظيف مرحبين به أجمل ترحيب.. واستمر مدير المدرسة بالحديث وهو الرجل الكبير بالسن الذي أعيد إلى الوظيفة تواً بعد فصله سياسياً لمدة أكثر من (٢٧ سنة) وكان الجلاس خليطاً غير متجانس بالعمر والمعرفة بالإضافة إلى معاون المدير وقسم من الهيئة التدريسية.. وقال: كان في مدينتنا الحبيبة قاض في زمن الاحتلال العثماني اسمه (صبري بيك) وكانت لهذا القاضي حالة يمارسها داخل المحكمة... وهي إذا حضر المشتكي والمشكو منه وأدليا بأقوالهما يقوم القاضي (صبري بيك) (بعض أذن المعتدي)... وهذا قراره النهائي بحيث لا يخضع إلى تمييز أو استئناف.. فشاع خبره في كل الأوساط بحيث وصل فعله إلى الباب العالي في (الاستانة).. فأوفد (الباب العالي) مخبراً من قبله للتحري عن موضوع (صبري بيك) ونزل المخبر (شوكت) ضيفاً عند القاضي (صبري بيك).. ودارت أحاديث في وليمة العشاء بين القاضي وموفد السلطان، سأله القاضي ما سبب مجيئك إلى هذه المدينة النائية؟ قال: أنا موفد لجباية ضريبة (الكوده والسنية)... وفي الصباح وبعد الفطور طلب القاضي: من (سعادة شوكت أفندي الذهاب معه إلى المحكمة) ليشاهد الدعاوى وماهية علاقته الطيبة بالمواطنين (وهذا مبتغى شوكت)... فوافق، في العاشرة صباحاً شكل القاضي المرافعات.. وصاح الحاجب بصوت مرتفع (يوسف بن عبد الغفار أفندي) حين دخل وسأله القاضي (اسمك.. عمرك.. شغلك.. سكناك) تفضل.. وقال يوسف أفندي مسترسلاً سيدي القاضي (آنه أجيت اشتكي على شخص اسمه (صالح أبو الفحم) وهذا جيراني وأنا مدين له بمبلغ (٥٠ روبية) قرضة حسنة.. فقاطعه القاضي لماذا تشتكي عليه وهو صاحب الفضل عليك وحسب أقوالك.. أجاب يوسف أفندي: سيدي القاضي أخرج صباحاً من داري أراه أمامي.. أرجع ظهراً أراه أمامي.. أخرج عصراً كذلك أراه أمامي.. سأله القاضي: ابني هل يطالبك بدينه قال: (حاشاه) فقال القاضي ماذا تريد منه إذن.. قال يوسف أفندي.. سيدي أريد بواسطة المحكمة تبلغونه بالحضور أمام سيادتكم وتأخذون منه تعهداً بعدم ملاقاتي أثناء خروجي من داري.. أو رجوعي إليها.. وساد غرفة المحكمة الصمت والسكوت وتلجلج القاضي في اتخاذ أي قرار لوجود (شوكت)... بعدها انتصب شوكت بقامته الطويلة وقال للقاضي (آنه بمكانك اليوم أعض يوسف أفندي) وفعلاً (عضه عضة قوية في أذنه) وأخذ يوسف أفندي يصيح من الألم.. فاعتذر شوكت من القاضي عما صدر.. وقال المدير مخاطباً الجميع (هاي القصة) رويتها لكم استمراراً لحديثنا عن مفارقات الحياة وعدم حسن التصرف وخاصة (هذوله المطين لرواحهم عين) سارقي حقوق الناس وسارقي كدهم ونضالهم.. فشكروه جميعاً.. وبعد ذلك اشترك بالحديث (خليف) وكان أحد الجالسين وقال (هذه سوالفكم) لا بد الهه رباط فرده حميد (معوق الحرب) المتقاعد والذي كان يشتغل في دائرة نفوس الناحية.. المقصود من الحديث كله على هاي الناس ضعفاء النفوس (الشايشه) (اللي ياهوه التحجي وتكله تصرفك غلط يكلك الوكت وكت ديمقراطية)!! والحقيقة نحن خائفون من هذه الديمقراطية، لأن كل من مارسها خارج إطار مصلحة الوطن ومستقبله فهذا مخرب وأنا أتوقع يودون من الإغريق مخبر ويعض أذان ذوله النحجي عليهم (مثل ما سوه الباب العالي ويه صبري بيك) وهنا شكروا حميد... والتفت مدير المدرسة إلى (أبو عادل (حمدان) مخاطباً الجميع قائلاً: الحقيقة ليس لنا حل من توضيح الأمور التي يمر بها بلدنا غير) أبو عادل (حمدان) استأذنا ومعلمنا في الوطنية وحب الوطن.. وهنا قال (مله عيدان) ولو (حمدان) كبر بالعمر وكام بعد لا يسمع ولا يشوف بس هوه اعلمنه بهاي الأمور لأنه كضه كل عمره بالنضال والسجون مثل سجن (نكرة السلمان) واختلط بالمناضلين من كل أنحاء العراق ونرجو منه أن يسمح بتحليل الوضع الحالي الذي يمر به بلدنا ورد حمدان مقاطعاً (مله عيدان) صحيح آنه كبرت بالعمر (بس آنه اتجدد) مع الزمن كوني صاحب فكر نير.. وقال ملا عيدان مقاطعاً (خوش ظلوا بس فكرنير)!! بعدها خاطب حمدان الجميع وقال بعد أن شكرهم على الإطراء الطيب له... وقال بتواضع إن هذا الحديث عن الديمقراطية التي يمارسها البعض يطول بطول المسيرة اللي ماشيه بيهه السلطة الوطنية وطريقها طويل.. واحنة كاعدين بمدرسة والطلاب تريد تسجل والبعض له أمور أخرى.. فعليه رجاء نتفق على مكان في الأسبوع القادم ونناقش المرحلة التي يمر بها بلدنا العزيز بشفافية وبعيدة عن المهاترات واحترام الرأي الآخر على أساس خدمة البلد بشرف ونبل ونكران ذات وأرجو أن تسمحوا لي أوضح بشكل بسيط هذا اليوم.. وبشكل عام الأسبوع القادم...

فالديمقراطية التي بها بلدنا هي ديمقراطية فوضى عارمة.. حيث إن في العلم العسكري (مصطلح) يسمى (الضربة الاستباقية)... فالخصم يضرب خصمه بهذه الضربة ليخرب أو يشكل الذراع العسكري والبنى التحتية والتموين والنقل لذلك البلد.. فالديمقراطية اليوم في بلدنا هي (ديمقراطية استباقية) فليكن في الأسبوع القادم نناقش هذا الموضوع بشكل أكاديمي وعلمي.. وهنا تدخل فراش المدرس (عزيز) مقاطعاً.. وقال: أترخص منكم ومن (أبو عادل) حمدان آنه ما أحضر أسبوع الجاي لأن آنه ما أعرف الحجي (استباقية) و(أكاديمي) بس آنه أريد أكول وانصح هاي الوادم اللازمة (الزنطاري).. ما تصير الديمقراطية كلمن بكيفة مو هاي تصير تخرب ما تعمر) هاي ديمقراطية يمارسوها بجهل يعني مثل ذاك اليتعلم الفاجة (السبح) تواً.

(يصير يجيت من الجالي للفاجة)؟؟!!